التحليل الجغرافي لواقع الأمن الغذائي في محافظة المثنى عام ٢٠١١

أ.د. حسين جعاز ناصر
م.م. حميد وكاع سيسان الجياشي

ملخص البحث

تناول هذا البحث التحليل الجغرافي لواقع الأمن الغذائي في محافظة المثنى لعام ٢٠١١ باعتباره من المشاكل الكبيرة التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين والحكومات على حد سواء، مركزاً على الإمكانات الجغرافية لمنطقة الدراسة بشقيها الطبيعية والبشرية ومقارنتها بحاجة المحافظة من الغذاء والتأكيد على المعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي أملاً في زيادة رقعة الأرض الزراعية وبالتالي زيادة نصيب الفرد منها ما يسهم بسد الفجوة بين الإنتاج المحلي للمحافظة من الحبوب والاستيراد الخارجي سواء من المحافظات المجاورة او من الخارج ومن ثم تسليط الضوء على الملامح المستقبلية لمشكلة الأمن الغذائي في المحافظة.

المقدمة

تحظى مشكلة الأمن الغذائي باهتمام متزايد في أوساط الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات العلاقة والدول والحكومات ومنها العراق ومنطقة الدراسة، فهي لم تعد أزمة غذاء قاصرة على جانبها الاقتصادي والاجتماعي وإنما تجاوزتها الى الجانب السياسي من المشكلات العالمية وتعود الى سوء استغلال القطاع الإنتاجي – الزراعي للموارد الاقتصادية في العراق وفي محافظة المثنى، في الوقت الذي كانت الحاجة ماسة للسلع الغذائية والزراعية ما دفع الى استيرادها من دول الجوار كسوريا وإيران ودول الخليج العربي وهذا ما يخل بالميزان التجاري للعراق لتسديده أسعار السلع المستوردة.

تأتي أهمية الأمن الغذائي في العراق ومنطقة الدراسة باعتباره شرطاً أساسياً لنجاح التنمية الاقتصادية ورفض التبعية للدول المنتجة والمصدرة للغذاء فضلاً عن كون المحافظة من المحافظات الأشد فقراً (٤٩٪) من السكان فقراء شكل سكان الريف

٧٥٪ من هذه النسبة وترتبط هذه المشكلات بالموارد المائية المتاحة وقد ازدادت تفاقماً بعد مدة انحباس الأمطار وتباين هطولها فضلاً عن انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات قابل ذلك طلباً متزايداً على الغذاء نتيجة نمو السكان وارتفاع الدخل الفردي، ما اسهم في انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي من ٣٢٪ عام ٢٠٠٠ الى ٦٪ عام ٢٠٠٥ بالأسعار الجارية نتيجة للأسباب سابقة الذكر، وسيتم هنا التركيز على الانتاج الزراعي لاسيما الحبوب (القمح، الشعير) والتي تسد ما يقارب ٦٣٪ من السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد، بحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعية العالمية.

يهدف البحث الى تحليل أبعاد مشكلة الغذاء في محافظة المثنى والكشف عن الفجوة الغذائية للحبوب فيها وخطورة استمرار اتساعها والتوقعات المستقبلية لها، وتتمثل فرضيات البحث بما يلي:

١- استمرار اتساع الفجوة الغذائية بين متطلبات السكان والإنتاج في محافظة المثنى من الحبوب.

٢- الاعتماد على المستورد من الحبوب الغذائية.

٣- الإمكانات الجغرافية للمحافظة قادرة على سد الفجوة الغذائية فيها.

ولتحقيق متطلبات البحث تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

- المبحث الاول: الإمكانات الجغرافية المتاحة في منطقة الدراسة.
- المبحث الثاني: معوقات زراعة وإنتاج الحبوب في منطقة الدراسة.
- المبحث الثالث: معدل إنتاج الغذاء والطلب عليه والسكان والدخل في منطقة الدراسة.

والله من وراء القصد

المبحث الاول

الإمكانات الجغرافية المتاحة في منطقة الدراسة

مَنّ الله سبحانه وتعالى على العراق بإمكانات جغرافية هائلة تمثلت بتعدد بيئاته وتنوع مناخه ما بين السهول والجبال والهضاب والصحارى والحرارة والبرودة والاعتدال، ومنطقة الدراسة كجزء منه فإن إمكاناتها الجغرافية تتمثل بما تمتلكه من أراضي صالحة للزراعة ووفرة المياه في نهر الفرات الذي يقسم أراضيها الى قسمين غير متساويين ورغم توفر العديد من الإمكانات فإن القطاع الزراعي في محافظة المثنى بقي لا يلبي الطموح كباقي محافظات العراق، إذ تعتمد المحافظة في سد الاحتياجات من المواد الغذائية على الاستيراد الخارجي من المحافظات الأخرى أو من خارج العراق وسيتم تناول الإمكانات الجغرافية فيها من خلال مايلي:

أولاً: الإمكانات الطبيعية في منطقة الدراسة:

١) الموقع الجغرافي:

تقع محافظة المثنى بين دائرتي عرض (٢٩,٣□ و ٤٢ ـ ٣١□) شمالاً وخطي طول (٤٣ـ٥٠□ ـ ٤٠ ـ ٤٦□) شرقاً[١]. وقد ساعد هذا الموقع الفلكي على إعطاء منطقة الدراسة مدلول مكاني ليشكل عنصراً مهماً في رسم شخصية إقليمها الجغرافي وهو دراسة للعلاقات المكانية بمفاهيمها الطبيعية والبشرية ممثلة بطبيعة التربة وانحدار الارض والمناخ ما أسهم في سيادة النشاط الزراعي فيها. تمتد منطقة الدراسة من محافظة القادسية شمالاً الى المملكة العربية السعودية في الجنوب والجنوب الغربي ومن الغرب محافظة النجف الاشرف ومن الشرق محافظتا ذي قار والبصرة، خريطة (١).

٢) التربة:

تحكمت عوامل مهمة في تكوين التربة في منطقة الدراسة من الناحية الطبيعية أبرزها الخصائص المناخية وأشكال السطح والتكوينات الجيولوجية فضلاً عن النبات الطبيعي.

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، بغداد، ١٩٩٧، ص١٦.

خريطة (١)

موقع محافظة المثنى من العراق والوحدات الادارية للمحافظة

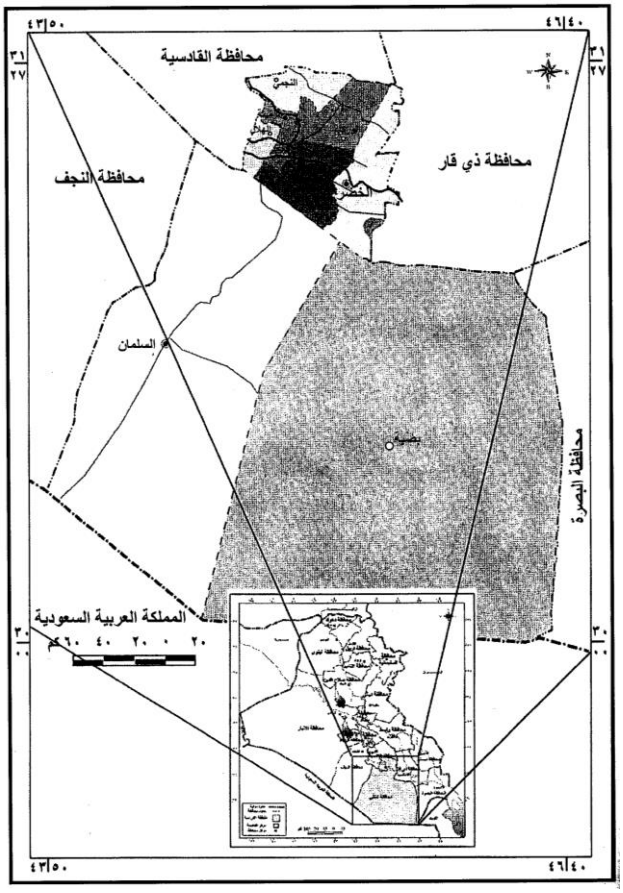

المصدر: حميد وكاع سيسان، حجم الاسرة في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية السكان)، رسالة ماجستير (غ. م)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٠، ص ٣.

يسود منطقة الدراسة أنواع متعددة من الترب منها:

أ- تربة كتوف الأنهار: التي تنتشر على شكل نطاق ضيق مع امتداد نهر الفرات وهذا النوع من الترب تتركز فيه معظم المدن في المحافظة وهي ذات رواسب طموية غرينية مزيجية فضلاً عن انتشارها في مناطق عشوائية أخرى[1]. وتمتاز بجودتها وصلاحيتها للزراعة ومن ثم قابليتها على إعالة السكان.

ب- تربة الهضبة الغربية والكثبان الرملية: وتنتشر في قضاء السلمان وناحية بصية أما الكثبان الرملية فتسود في ناحيتي النجمي والوركاء وقضاء الخضر وتتصف بفقرها وهي ترب كلسية تتعرض للتعرية الهوائية باستمرار وصلاحيتها للزراعة قليلة جداً وبذلك هي غير قادرة على إعالة السكان.

٣) الخصائص المناخية:

من الصفات الغالبة على مناخ منطقة الدراسة هي صفات المناخ الصحراوي الحار وتتمثل عناصر المناخ بما يلي:

أ- درجة الحرارة: تبلغ درجات الحرارة في الصيف أكثر من ٤٥مْ لأحر الشهور في منطقة الدراسة ما يؤدي بصورة مباشرة الى ارتفاع الملوحة في الأراضي المتروكة بوراً لمدة ستة أشهر من الفصل الحار إذ يرتفع مقدار الملوحة في هذه الأراضي من ٢ مليموز/سم الى ٣,٢ مليموز/سم بحسب بحوث تطبيقية في قضاء الهندية إلا أن درجات الحرارة هي ملائمة للحدود الدنيا والعليا لاحتياجات زراعة محاصيل الحنطة والشعير في منطقة الدراسة.

ب- الأمطار: تؤثر كمية الأمطار الساقطة في زيادة أو قلة الإنتاج الزراعي وتشير بيانات الجدول (١) الى تذبذب وقلة كمية الأمطار الساقطة وكانت معدلاتها وصلت الى (٩٩,١) ملم ويرتفع هذا المعدل ليصل (١٠٠-١٥٠) ملم في فصل الشتاء وربما اكثر من هذه المعدلات ما يسنح الفرصة لزراعة اراضي واسعة في بادية السلمان إذ بلغت المساحة المزروعة فيه لعام ٢٠١١ (٤٢٩٥٤) ألف دونم نتيجة لوفرة الأمطار إلا أن كمية التبخر عالية جداً إذ وصلت الى (٣٣١١,٩) ملم ليبلغ العجز في ذلك (٣٢١٢,٦) ملم.

(١) سلام سالم عبد هادي الجبوري، العوامل الطبيعية ودورها في تباين إنتاج المحاصيل الزيتية في قضاء الرميثة، دراسة في الجغرافية الزراعية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (٨)، ٢٠٠٧، ص٣٣.

ج- الرياح: تتبع الرياح السائدة في منطقة الدراسة مثيلاتها في العراق وهي الشمالية والشمالية الغربية اما سرعة الرياح فإنها تشهد تبايناً ملموساً في معدلاتها إذ بلغت سرعة الرياح في شهر تموز أعلى معدل لها وصل الى (٢,٦) م/ثا إلا انه ترك الأرض بوراً بعد حراثتها يعرضها الى التعرية بفعل الرياح فضلاً عن نقلها ذرات الغبار المالحة إذا ما مرت عليها إذ تتراوح كمية ذرات الأملاح المنقولة ما بين ٥-١٠٪ من حمولته ما يسهم في زيادة الملوحة وقلة إنتاجها.

د- الإشعاع الشمسي: تشير بيانات الجدول (١) الى أن المعدل السنوي لساعات السطوع الفعلي لمنطقة الدراسة بلغ (١١,٣) ساعة وتسجل معدلاتها السنوية لدرجة الحرارة العظمى أرقاماً مرتفعة تصل الى (٣٥,٥) مْ وتتباين هذه المعدلات خلال الصيف والشتاء من السنة للتباين كمية الإشعاع الشمسي الواصل ما يسهم بتوفر ما يحتاجه المحصول الزراعي من احتياجات كافية للنمو الخضري.

٤) الموارد المائية:

يمكن تقسيم الموارد المائية في منطقة الدراسة الى ما يلي:

أ- نهر الفرات: تعتمد منطقة الدراسة اعتماداً كبيراً على مياه نهر الفرات وشط الرميثة وتفرعاتهما في ري المحاصيل الزراعية وللأغراض الأخرى كالاستعمالات المنزلية والصناعية والتجارية ويبلغ طول نهر الفرات من بداية الحدود الإدارية في ناحية المجد وحتى الحدود مع محافظة ذي قار (١٠٧كم) وبمعدل تصريف قدره (١٣٠٥٠٠ م^{٣}/ثا). أما شط الرميثة فيدخل منطقة الدراسة من جهتها الشمالية في ناحية النجمي حتى قضاء الرميثة ويبلغ طوله (٣٦,٦٠٠ كم) وبمعدل تصريف قدره (٢١ م^{٢}/ثا)[١].

ب- العيون والينابيع: تظهر العيون والينابيع في الهضبة الغربية التي تقع ضمن منطقة الوديان السفلى من منطقة الدراسة ويكون انحدارها مع انحدار سطح الأرض في السهل الرسوبي ومن هذه العيون عين آل بطاح وآل جياد في منطقة العميد وعين الغضاري وعين حمود وعين صيد في الرحاب وفي مناطق اخرى

(١) مديرية المواد المائية في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات (غ.م) ٢٠١١.

تحولت تلك العيون الى بحيرات مثل بحيرة (ساوة) هذه العيون والمجاري التابعة لها تخدم مساحات من الاراضي الزراعية مع سكان البدو الرحل[1].

جدول (١) الخصائص المناخية في محافظة المثنى للمدة (١٩٧١-٢٠١٠)

الشهر	درجة الحرارة		المدى الحراري	سرعة الرياح م/ثا	الرطوبة النسبية %	كمية الامطار ملم	كمية التبخر ملم	ساعات سطوع الشمس الفعلي ساعة
	الصغرى	العظمى						
ك٢	٥,٨	١٦,٩	١١,١	٢,١	٦٧	٢٣,٥	٧٩,٢	٦,٧
شباط	٧,٤	٢٠,٢	١٢,٨	٢,٣	٥٦	١١,٩	١١٨,٦	٧,٦
آذار	١١,٤	٢٤,٩	١٣,٥	٢,٥	٤٩	١١,٥	١٨٩,٢	٨,٢
نيسان	١٧,٢	٣١,٩	١٤,٧	٢,٤	٣٧	١١,٠	٢٧٦,٤	٨,٨
مايس	٢٣,٥	٣٨,٨	١٥,٣	٢,٥	٢٧	١١,٠	٣٨١,٩	٩,٥
حزيران	٢٥,٧	٤٢,٣	١٦,٦	٢,٥	٢٧	٠,١٠	٤٦٢	١١,٦
تموز	٢٧,٥	٤٨,٥	٢١,٠	٢,٦	٢٠	–	٤٩٥,٧	١٢,٣
آب	٢٦,٧	٤٤,٥	١٧,٨	٢,٣	٢٢	–	٤٧٢,٣	١١,٢
أيلول	٢٣,٥	٤١,٥	١٨,٠	١,٩	٢٤	٠,٢٠	٣٥٩,٨	١٠,٩
تش١	١٨,٣	٣٦,٠	١٧,٧	١,٨	٢٤	٤,١	٢٥٠,٩	٨,٧
تش٢	١١,٧	٢٥,٧	١٣,٩	١,٧	٥٠	١٢,٣	١٤٠	٧,٥
ك١	٧,٦	١٩,٠	١١,٤	١,٩	٦٥	١٤	٨٥,٩	٦,٥
المعدل	١٧,١	٣٥,٥	١٨,٤	–	٤١	٩٩,١	٣٣١١,٩	١١,٣

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، بغداد، بيانات (غ.م)، ٢٠١٠.

ت- **الآبار:** تنتشر الآبار الارتوازية بشكل واسع بقضاء السلمان وناحية بصية والمناطق التابعة لهما، إذ يوجد (٥٢٠) بئراً[2] متوزعة بين منطقة الرحاب من البادية الجنوبية ومنخفض السلمان الذي يعد جزء من حوض السلمان الكبيرٍ للمياه الجوفية، أسهمت هذه العيون في زراعة بعض أنواع الحبوب فضلاً عن بعض المحاصيل الحقلية الأخرى كالخضراوات.

(١) مديرية المواد المائية في محافظة المثنى، المصدر نفسه.
(٢) سالم هادي المرشدي، السكن العشوائي في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير (غ.م) كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٢، ص٦٧.

ثانياً: الإمكانات البشرية في منطقة الدراسة:

يقدّر عدد سكان محافظة المثنى عام ٢٠١١ بنحو (٦٨٣١٢٦) نسمة[١] وتمثل القوى العاملة الزراعية نحو (٩٤٢٣) نسمة[٢] عام ٢٠١١ وبنسبة (٢٠,٦٪) من مجموع القوى في القطاعات الاقتصادية، ورغم انخفاض هذه النسبة كنتيجة لهجرة سكان الريف الى المدينة إلا أنها تمثل نسبة لا بأس بها وهي لا تمثل عامل إنتاجي فقط وإنما عامل استهلاكي لاسيما وان العراق عامة ومنطقة الدراسة مناطق استهلاكية كبيرة بسبب ازدياد أعداد السكان وارتفاع مستويات دخولهم الفردية إذ بلغ متوسط إنفاق الفرد على المواد الغذائية بأسعار السوق لعام ٢٠١١ في منطقة الدراسة (٤٠) ألف دينار/شهروهو أقل من معدلات الإنفاق على المواد الغذائية نفسها على مستوى العراق (٥١,٩) ألف دينار/شهر وأقل بكثير من مدينة السليمانية (٨٨,٣) ألف دينار/شهر وهو الأعلى في العراق[٣].

وإذا ما قارنا نسبة العاملين في القطاع الزراعي مع الإنتاج المنخفض، يتضح لنا الانخفاض الشديد في انتاجية العامل الزراعي (٠,٤ طن حبوب/كم٢)[٤] يصيب الفرد من مساحة الأرض المزروعة في محافظة المثنى وهذا الانخفاض يسري على الإنتاج الزراعي في العراق. وترجع أسبابه الى جملة معطيات منها سوء التغذية لاسيما وأن ٧٥٪[٥] من سكان الريف في منطقة الدراسة تحت خط الفقر وهيب النسبة الاعلى في العراق، مما أدى الى ارتفاع معدلات سوء التغذية فيها الى (٢,٧) وهي أعلى من معدلاته في المنطقة الجنوبية والشمالية (٢,٥، ١,٢) على التوالي فضلاً عن انخفاض المستوى الصحي والثقافي مما يقلل الرغبة في العمل والاهتمام به.

إن تفشي الأمية بشكل كبير (٥٥,٨٪)[٦] من مجموع القوى العاملة الاقتصادية عام ١٩٩٧ يؤخر استخدام الوسائل الحديثة في ميدان الإنتاج الزراعي مما يتطلب توفير

(١) وزارة التخطيط، مديرية احصاء محافظة المثنى، بيانات (غ.م) ٢٠١١.
(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، احصاءات احوال المعيشة، ٢٠١١، جدول (١).
(٣) وزارة التخطيط، المصدر نفسه، جدول ١٥/٤٤.
(٤) وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة المثنى، قسم الاحصاء، بيانات (غ.م) ٢٠١١.
(٥) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، ٢٠٠٩.
(٦) هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٩٧ (محافظة المثنى)، جدول (٣٨).

الغذاء كماً ونوعاً وهذا ممكن في الوقت الحاضر والمستقبل كمحاولة للوصول الى الاكتفاء الذاتي قياساً بمساحة الأراضي المزروعة بالحبوب والبالغة نحو (١٧١٩٨٣) دونم عام ٢٠١١[١].

المبحث الثاني

معوقات زراعة وإنتاج الحبوب في منطقة الدراسة

إن الإمكانات الطبيعية والبشرية في المحافظة تصب في قدرتها على زيادة الإنتاج الزراعي ما يمكن ان يصب في مجرى عمليات التوسع في زراعة وإنتاج الحبوب الغذائية إذا ما أريد ذلك وتوفرت مستلزمات النهوض به ولابد من معرفة التخلف في زراعة وإنتاج الحبوب وما هي معوقاته وكما يلي:

أولاً: ضغط السكان على الأراضي الزراعية:

بلغ مجموع سكان محافظة المثنى حسب تقديرات عام ٢٠١١ (٦٨٣١٢٦) نسمة كما سبق ذكره، إلا أنهم لا يتوزعون بشكل متكافئ بين الوحدات الإدراية إذ يأتي قضاء السماوة في المرتبة الأولى في حجم السكان وشكل ما نسبته ٤٢,٥٪ من مجموع السكان فيها عام ٢٠١١ يليه قضاء الرميثة وبنسبة ٤٢,٤٪[٢] ثم تأتي الوحدات الإدراية الأخرى بحسب تسلسلها.

الكثافة العامة للسكان في تزايد مستمر إذ بلغت ٣,٧ نسمة/كم^2 عام ١٩٧٧ لترتفع الى ٦,١ نسمة/كم^2 عام ١٩٨٧ والى ٨,٤ نسمة/كم^2 عام ١٩٩٧ و١١,٩ نسمة/كم^2 عام ٢٠٠٧ و١٣,٢ نسمة/كم^2 عام ٢٠١١[٣].

الكثافة العامة لا تعد مؤشراً واضحاً لدرجة ضغط السكان على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية المتاحة إذ يدخل ضمن حسابها المساحات الواسعة غير المعمورة كالصحارة التي تشكل نسبة كبيرة تتمثل في قضاء السلمان وناحية بصية إذ يشكلان أكثر من ٩٠٪ من المساحة الكلية للمحافظة، لذلك فإن متوسط نصيب الفرد

(١) وزارة الزراعة، المصدر السابق.

(٢) مديرية الاحصاء في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات (غ.م) ٢٠١١.

(٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعدادات العامة للسمان ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٧٧، وتقديرات السكان لعام ٢٠٠٧، ٢٠١١ لمحافظة المثنى.

من الأراضي الزراعية[١] هو المقياس الأفضل لبيان مقدار الضغط السكاني على الأراضي الزراعية، وتباين هذا الضغط السكاني إذ تشهد المناطق والوحدات الإدارية الواقعة على جانبي نهر الفرات ضغطاً شديداً على الأراضي الزراعية فيما يقتصر البعض الآخر على الأيدي العاملة لاستغلالها، علماً أن محافظة المثنى كباقي محافظات العراق تعاني من مشكلة الاكتظاظ السكاني في بعض مناطقه إذ شكلت نسبة الاكتظاظ ٧٩ مقابل ٢١ عدم اكتظاظ لعام ٢٠١١[٢] في منطقة الدراسة.

وعلى هذا الأساس شكل قضاء السماوة وقضاء الرميثة المركز السكاني الأكبر وبنسبة تفوق ٥٠٪ من نسب وحداتها الإدارية ولبيان درجة ضغط السكان على الأراضي الزراعية توضح بيانات جدول (٢) متوسط نصيب الفرد من المساحات المزروعة عام ٢٠١١ ومن خلاله يمكن استنتاج مايلي:

- تمتع محافظة المثنى بمساحة مزروعة بالحبوب بلغت نحو (١٩٩١٤٦) دونم عام ٢٠١١ ونصيب الفرد منها بلغ (٠,٢) دونم وهو فقير جداً مقارنة بمثيلاتها في محافظة النجف (٥,٥) دونم[٣].
- احتل قضاء السلمان المرتبة الأولى بنصيب الفرد من الأراضي الزراعية وبمعدل ٤,٦ دونم للفرد الواحد.
- جاء قضاء الخضر بالمرتبة الثانية بنصيب الفرد من الأراضي الزراعية البالغ (٠,٥) دونم.
- يحتل كل من قضاء الرميثة وقضاء السماوة المرتبة الثالثة والرابعة (٠,٢ – ٠,١) دونم على التوالي وأن انخفاض نصيب الفرد فيها يرجع الى اكتظاظ السكان في الوحدتين الإداريتين كما تم ذكره، فضلاً عن قلة الأراضي المزروعة بالحبوب ووجود فرص عمل أخرى غير الزراعة.

نظراً لاختلاف الكثافة السكانية بين الوحدات الإدارية للمحافظة فإن نسبة الإنتاج الزراعي تختلف بين هذه الوحدات فإذا قسمنا عدد العمال الزراعيين على الإنتاج الزراعي للحبوب مثلاً عام ٢٠١١ لتبين أن (٠,٢) عامل يسهم في إنتاج طن من الحبوب وهو

(١) عباس فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤، ص٩١.

(٢) وزارة التخطيط، المصدر السابق، جدول ٨/١٥.

(٣) حسين جعاز ناصر، نهاد خضير كاظم، تحليل جغرافي للأمن الغذائي في محافظة النجف عام ٢٠٠٩، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١٤)،النجف الاشرف، ٢٠١٠، ص١٥٦.

أقل من مثيلاته في كل من مدينة النجف والبصرة لعام ٢٠٠٩، ٢٠٠٧ (٢,٣٪/، ٤٪)[١] عامل زراعي على التوالي وخريطة (٢) توضح تفاصيل متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة في منطقة الدراسة.

يتضح مما تقدم أن بعض الأراضي الزراعية تعاني من ضغط كما هو الحال في قضاء السماوة وقضاء الرميثة لقلة المساحات المزروعة بالحبوب والمستغلة فضلاً عن قلة إنتاجية الدونم الواحد منها وهناك أراضي زراعية لا تعاني من ضغط سكاني كبير كما هو الحال في قضاء السلمان الذي يبلغ نصيب الفرد فيه (٤,٦) دونم من الأراضي الزراعية.

جدول (٢) المساحات المزروعة بالحبوب في محافظة المثنى ومتوسط نصيب الفرد منها بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠١١

الوحدات الادارية	المساحة المزروعة بالحبوب/ألف دونم	عدد السكان/نسمة	متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة/دونم
ق. السماوة	٢٨٩١٥	٢٨٨٧١٠	٠,١
ق. الرميثة	٧٩٩١٧	٢٩٠٩٥٥	٠,٢
ق. الخضر	٤٧٣٨١	٩٤١٣٧	٠,٥
ق. السلمان	٤٢٩٥٤	٩٣٢١	٤,٦
المحافظة	١٩٩١٤٦	٦٨٣١٢٦	٠,٢

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على:

- وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة المثنى، قسم الإحصاء، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء في محافظة المثنى، إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات السكان لعام ٢٠١١، جدول ٣٤.

(١) حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني للأمن الغذائي في محافظة البصرة (الإمكانات والتوقعات) للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول لكلية التربية صفي الدين الحلي، ٢٠١٠، بابل، ص١٩٠.

ثانياً: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية والتخصيص المالي:

تتميز مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية بكونها ضئيلة ولا زالت قاصرة في تطوير الإنتاج الزراعي واستثماره في منطقة الدراسة حيث لم تخصص لهذا القطاع الزراعي سوى مبلغ (٣,٨٨٤,٥٦٢,٧٧٦) دينار اي ما نسبته ٣٪ فقط من مجمل الاستثمارات في القطاع الخاص لعان ٢٠١١ وبالمقارنة مع الاستثمار في القطاعات الاخرى نجد الفارق كبير إذ بلغت الاستثمارات التجارية بالنسبة للقطاع الخاص ما نسبته ٥٣٪ من مجمل الاستثمارات و ٢٠٪ للقطاع السكني[1]، ومساهمة القطاع الخاص الضئيلة هذه لم تقتصر على محافظة المثنى فحسب بل هي مشكلة يعاني منها الإنتاج الزراعي في عموم العراق وبالرغم من صدور تشريعات وامتيازات خاصة للاستثمارات العربية في العراق .

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لمتوسط نصيب الفرد من المساحات المزروعة في محافظة المثنى لعام ٢٠١١

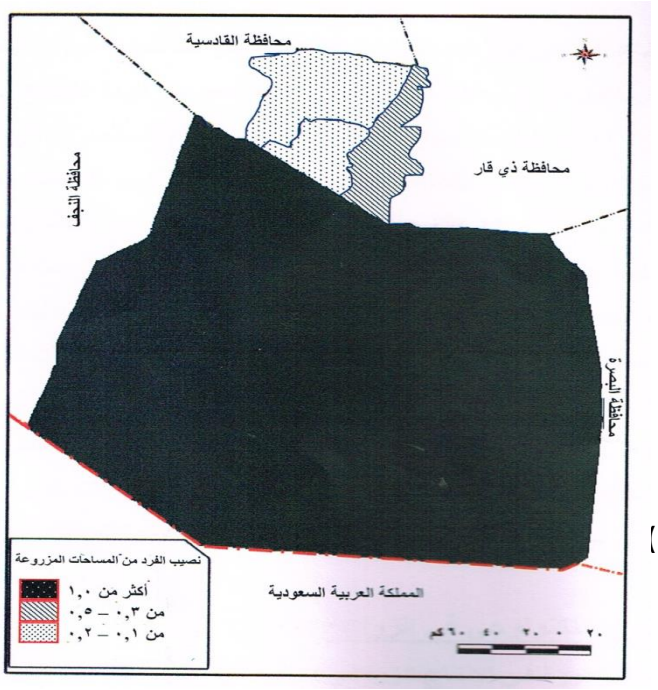

المصدر:جدول (٢)

(١) هيئة استثمار محافظة المثنى، قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.

شكل (١)
متوسط نصيب الفرد من المساحات المزروعة في محافظة المثنى لعام ٢٠١١

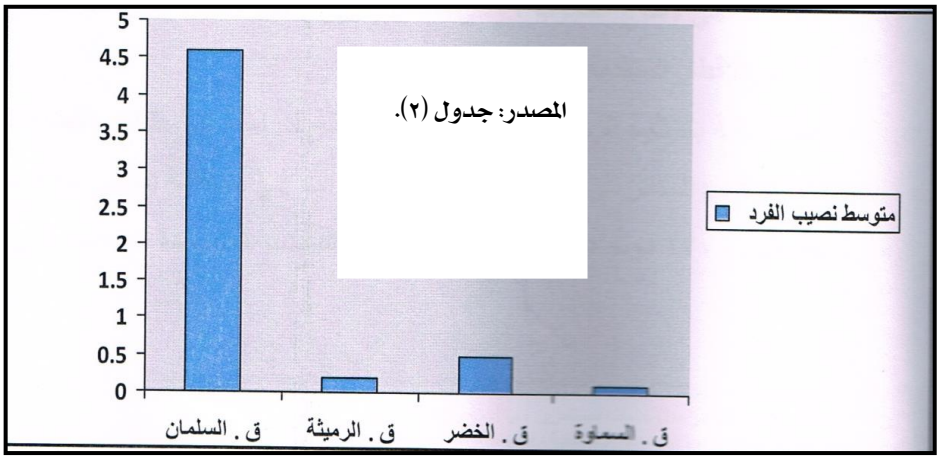

المصدر: جدول (٢).

أبان النظام المقبور ما قبل عام ٢٠٠٣ والتوصيات والقرارات التي ظهرت في المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ ومنها المبادرة الزراعية إذ بلغت قروض المصرف الزراعي التعاوني للأغراض الزراعية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١) ما قيمته (٢٤٩,١٣٨,٣٠٥) دينار[١]، إلا أن نصيب هذه المشاريع لم يزل قليل جداً كما تتسم مشاركة القطاع الخاص بالتردد من التوسع في استثمارات كبيرة وطويلة الأمد نتيجة للأنظمة والقوانين التي تحدد الاستثمارات ووجود أكثر من نافذة يمر بها المستثمر.

ثالثاً: تدني المستوى التكنولوجي في الزراعة:

يعد دور التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج الزراعي مؤثراً في معرفة إنتاجية الأرض الزراعية وبالتالي على كمية إنتاج الدونم الواحد وهي عملية ذات أبعاد كبيرة على مجمل التنمية الزراعية في منطقة الدراسة ويكفي للدلالة على ذلك إن إنتاجية

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، إحصاءات الزراعة، جدول ٣/٢٠.
٣/٢٠.

الدونم الواحد من الحبوب لا تزيد على (٠,٧) طن[١] مقابل (١,٩) طن المتوسط العالمي لإنتاج الحبوب، وفي القمح (٠,٤) طن مقابل المتوسط العالمي لإنتاج القمح (٤,٨) طن[٢] في الأقطار المتقدمة.

تشير البيانات ذات العلاقة بالتقنية الزراعية في العراق ومنطقة الدراسة الى افتقار القطاع الزراعي للكثير من المعدات والآلات والمكائن الزراعية فنصيب الجرار الواحد في محافظة المثنى ٥٧٥ دونم من الأرض المزروعة مقابل ١٣٠٠ دونم على مستوى العراق، ونصيب الحاصدة الواحدة في منطقة الدراسة ٩٥٠ دونم[٣] مقابل ١٠٠٠٠ دونم[٤] على مستوى العراق، فضلاً عن انخفاض نسبة الأسمدة والمبيدات في العمليات الزراعية والتي شكلت ما نسبته (١,٧٪) من مجموع الأسمدة المجهزة بمادة اليوريا على مستوى العراق وفي السماد الكيمياوي المركب ما نسبته (٢,١٪)، هذه النسب المتواضعة هي مقدار مساهمة الأسمدة الكيمياوية في منطقة الدراسة نسبة الى الكميات المجهزة في العراق لعام ٢٠١١، ما شكل قصوراً واضحاً في عملية استدامة العمليات الإنتاجية للغذاء في منطقة الدراسة اما اهم الأسباب الخارجية التي أسهمت في تدني المستوى التقني في الزراعة هو بقاء العراق تحت طائلة البند السابع للأمم المتحدة حيث منع استيراد كافة وسائل الزراعة وتقنياتها الحديثة ذات الاستخدامات الممكن استعمالها عسكرياً ما أثر على تأخر القطاع الزراعي في منطقة الدراسة.

المبحث الثالث

معدل إنتاج الغذاء والطلب عليه والسكان والدخل

أولاً: معدل انتاج الغذاء والطلب عليه:

مشكلة الغذاء أصبحت من المشاكل الخطيرة التي تواجه السكان في العراق ومنطقة الدراسة على حد سواء إذ أن الإنتاج الغذائي من الحبوب لا يتناسب وحجم الاستهلاك ما أدى الى ظهور فجوة غذائية أخذت تتسع باستمرار نتيجة لازدياد حاجة

(١) وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة المثنى، قسم الاحصاء، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.
(٢) عبد الفتاح لطفي عبد الله، جغرافية الوطن العربي، تحليل الأبعاد الجغرافية لمشكلات الوطن العربي المن المائي والغذائي والتحدي الديموغرافي، ٢٠٠٦، ص٢١٨.
(٣) وزارة الزراعة، المصدر السابق.
(٤) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، نتاج التعداد الزراعي، ٢٠٠١، جدول ٣/٢٥.

المستهلك من السلع والمواد الغذائية بسبب الزيادة السنوية السريعة في أعداد السكان محافظة المثنى من (٣١٥٨١٦) عام ١٩٨٧ إلى (٦٨٣١٢٦) عام ٢٠١١[١]، وبمعدل سنوي بلغ (٣,٩٪) بالألف للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧[٢]، فضلاً عن ارتفاع الدخل الشهري بعد انهيار النظام السابق.

إن زيادة سكان محافظة المثنى الى أكثر من ضعف عددهم عام ١٩٨٧ يعطي تصوراً واضحاً لحاجة هذه الأعداد الى الطعام واستمرار الطلب عليه، ومن هنا يتضح إن اكثر العوامل المؤثرة في معدل نمو الطلب على الغذاء هما عنصري السكان والدخل، ما أسهم في زيادة حجم الطلب على الغذاء والمنتجات الزراعية والغذائية المختلفة، ويوضح الجدول (٣) الخصائص التالية:

١) يبلغ معدل الطلب على الغذاء في منطقة الدراسة (٦,١) وهو أقل من معدله في محافظة النجف الأشرف (٩,٠) لعام ٢٠٠٩ وأعلى من معدله في محافظة البصرة (٢,٤) لعام ٢٠٠٧، في حين يتباين معدل الوحدات الإدارية الأخرى في منطقة الدراسة، إذ يرتفع الى (٨,٠) في قضاء الرميثة والى (٧,١) في قضاء السماوة، ومن ثم قضاء السلمان (٥,٦) وقضاء الخضر (٣,٤).

جدول (٣)

معدل نمو السكان وإنتاج الغذاء ودخل الفرد في الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى عام ٢٠١١

الوحدات الادارية	معدل نمو السكان❖	متوسط دخل الفرد مائة ألف دينار❖❖	معدل الإنتاج الزراعي (طن)❖❖❖	معدل نمو الحاجة إلى الغذاء
ق. السماوة	١,٣	٥,٨	١,٨	٧,١
ق. الرميثة	٢,٨	٣,٧	٤,٨	٨,٠
ق. الخضر	١,٢	٣,٧	٣,١	٣,٤
ق. السلمان	٣,٥	١,٢	٢,٤	٥,٦
المحافظة	٢,٦	٢,٣	٢,٨	٦,١

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على:

❖ مديرية الإحصاء في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.

❖❖ صباح حسن علي بقر الشام، التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع المسجلة في محافظة المثنى للمدة (١٩٩٦-٢٠١٠) رسالة ماجستير (غ.م)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص١٣٧.

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام ٢٠١١، جدول ٣٤.

(٢) حسين جهاز ناصر، الخصائص الديموغرافية/ الجغرافية والمشكلات السكانية في العراق ١٩٨٧/٢٠٠٧، مجلة جامعة كربلاء العملية، المجلد الثامن، العدد ١٠، ٢٠١٠، ص٣.

❖❖❖ وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة المثنى، قسم الإحصاء، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.

٢) لتلبية الاحتياجات الغذائية للمحافظة ووحداتها الإدارية فإن القسم المتبقي من السلع الغذائية والزراعية تستورد من دول الجوار بالدرجة الاولى، إذ انخفض مستوى مساهمة القطاع الزراعي في عموم العراق الى (٦٪) عام ٢٠٠٥ من قيمة الدخل بالأسعار الجارية، ويمكن اعتبار هذه النسبة كدالة على تأخر عجلة الإنتاج الغذائي والزراعي مقارنة بالطلب عليه.

٣) يمكن معالجة التباين الواضح في نسب الوحدات الإدارية من معدلات الطلب على الغذاء والتقليل من آثارها عن طريق معالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لرفع مستوى إنتاجها لسد الحاجة المحلية والوطنية من هذه السلع.

٤) اختلاف توزيع متوسط دخل الفرد في المحافظة، فأعلى متوسط للدخل تركز في قضاء السماوة (٥,٨) مائة ألف دينار، وجاء كل من قضاء الرميثة والخضر بنفس المتوسط للدخل (٣,٧) مائة ألف دينار في حين حل بالمرتبة الأخيرة قضاء السلمان (١,٢) مائة ألف دينار وهو أقل من معدل المحافظة والبالغ (٢,٣) مائة ألف دينار، كما توضح خريطة (٣) وشكل (٢).

خريطة (٣)

التوزيع الجغرافي لمعدل نمو الحاجة الى الغذاء في الوحدات الادارية لمحافظة المثنى عام ٢٠١١

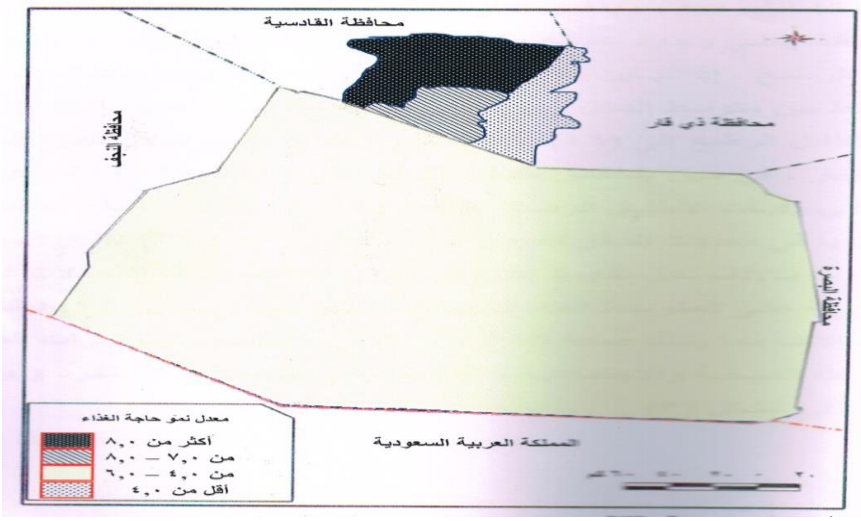

المصدر: جدول (٣).

ثانياً: السكان والدخل في منطقة الدراسة

يعد الدخل الفردي بمثابة مقياس إحصائي لإظهار العلاقة بين السكان وموارده وبالرغم من أنه لا يعطي الصورة الحقيقية للمستوى المعيشي بين السكان، إلا أن حسابه على أساس قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان لاستخراج متوسط نصيب الفرد من الدخل له أهمية كبيرة، إذ كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي زادت قدرته الشرائية، وبنفس الوقت تزداد الفرصة لزيادة رأس ماله وبالتالي توسيع المتحقق من تطلعاته وهذا يعني وجود علاقة وثيقة بين متوسط الدخل الفردي ومعدل المواليد الخام ومعدل وفيات الأطفال الرضع، إذ تتباين العلاقة بين هذه المعدلات ومتوسط الدخل الفردي وبيانات الجدول (٤) تبين الارتباط بين متوسط الدخل وبين معدل المواليد الخام ومعدل وفيات الأطفال الرضع، إذ ينخفض معدل وفيات الأطفال الرضع الى (٥٨) بالألف مع ارتفاع نسبي لدخل الفرد في قضاء السماوة والبالغ (٥٨٣,٠٠٠) دينار، في حين ينخفض الدخل الفردي الى (١٢٥,٠٠٠) دينار في قضاء السلمان ليسجل أعلى نسبة في وفيات الأطفال الرضع البالغة (١٢٥) بالألف، أما بالنسبة لقضاء الرميثة وقضاء الخضر فقد تساويا في معدلات الدخل الفردي لكل منهما (٣٧٥,٠٠٠) دينار ليسجلا معدل وفيات متقارب وهو (٧٩ و٧٨) بالألف لكل منهما على التوالي، لتنعكس تلك المعدلات في الدخل الفردي الشهري للوحدات الإدارية على المتوسط العام للمحافظة الذي بلغ (٢٣١,٠٠٠) دينار وبمعدل وفيات أطفال رضع بلغ (٨٦) بالألف مما يثبت صحة العلاقة بين الأمن الغذائي والمؤشرات الصحية، إذ تتباين العلاقة بين هذه المتغيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية ومتوسط دخل الفرد وبيانات الجدول (٤) نوضح هذه العلاقة وكما في الشكل (٣).

ملامح مستقبلية للأمن الغذائي في محافظة المثنى:

تتحدد الملامح المستقبلية في:

١- إن الفجوة الغذائية ستظل حقيقة قائمة إلى سنوات قادمة فمنطقة الدراسة ستعاني عجزاً غذائياً ما يؤدي إلى عدم تلبية متطلبات سكانها من الحبوب.

٢- إن الصورة تزداد حدة إذا علمنا إن التخصيص المالي لمنطقة الدراسة هو الأقل على مستوى العراق بحسب مفردات الموازنة العامة للعراق باعتبار محافظة المثنى الأقل سكاناً.

٣- تظهر الصورة المستقبلية تفاوتاً جغرافياً واضحاً بين الوحدات الإدارية في محافظة المثنى في مجال إنتاج الغذاء ففي الوقت الذي تحتل كل من قضاء السماوة والرميثة والخضر ما نسبته (٧٥٪) من الأراضي المزروعة في المحافظة، نجد أن قضاء السلمان لا يحظى بأكثر من (١٨٪) منها.

٤- استمرار الجفاف وتكراره على منطقة الدراسة سيؤثر على الخطط التنموية الطموحة فيها.

جدول (٤)

مقاييس الصحة حسب معدل الدخل الفردي في الوحدات الادارية لمحافظة المثنى عام ٢٠١١

الوحدات الادارية	معدل الدخل الفردي ألف دينار❖	معدل المواليد الخام بالألف❖❖	معدل وفيات الاطفال الرضع بالألف❖❖❖
ق. السماوة	٥٨٣	٦٠,٧	٥٨
ق. الرميثة	٣٧٥	٤٩,٤	٧٩
ق. الخضر	٣٧٥	٣٩,٣	٧٨
ق. السلمان	١٢٥	٢٨,٨	١٢٥
المحافظة	٢٣١	٤٤,٤	٨٦

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على:

❖ صباح حسن علي بقر الشام، التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع المسجلة في محافظة المثنى للمدة (١٩٩٦-٢٠١٠) رسالة ماجستير (غ.م)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص١٣٧.

❖❖ وزارة الصحة، مديرية صحة محافظة المثنى، التخطيط والإحصاء الإحيائي، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.

❖❖❖ وزارة الصحة، المصدر نفسه.

شكل (٣)

مقاييس الصحة حسب معدل الدخل الفردي في الوحدات الادارية لمحافظة المثنى عام ٢٠١١

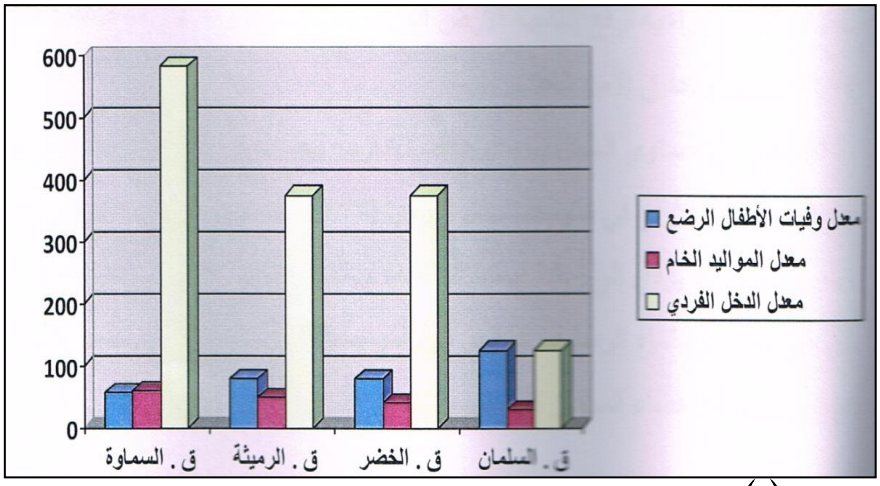

المصدر: جدول (٣).

الخلاصة

أوضح البحث نتائج عديدة يمكن إيجادها بما يلي:

١- هناك إمكانية لتحقيق زيادة كبيرة في إنتاج الغذاء وصولاً لتقريب الفجوة الغذائية للمحافظة نتيجة لوجود أراضي صالحة للزراعة مجموعها (٤٨) ألف دونم ووجود موارد مائية متمثلة بنهر الفرات وفروعه في المحافظة.

٢- على الرغم من صغر مساحة الأراضي الزراعية والتي لا تزيد نسبة نصيب الفرد منها على مستوى المحافظة عن (٠,٢) وتقل في قضاء السماوة إلى (٠,١)، إلا أنه يمكن استخدام أساليب علمية وتقنيات زراعية لرفع إنتاجية الأرض

المزروعة حالياً والتي ستزرع مستقبلاً للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.

٣- هناك تباين في مستوى الدخل بين الوحدات الإدارية للمحافظة، ففي الوقت الذي يحتل قضاء السماوة المرتبة الأولى في متوسط الدخل الفردي (٥٨٣) ألف دينار والذي أدى الى زيادة القدرة الشرائية للفرد ما يؤدي الى زيادة استهلاك الغذاء وبالتالي ظهور نقص في سد الحاجة إلى الغذاء، ويأتي كل من قضاء الرميثة والخضر في المرتبة الثانية (٣٧٥) ألف دينار لكل منهما على التوالي، ويسجل قضاء السلمان أقل متوسط للدخل الفردي بـ (١٢٥) ألف دينار.

٤- يعاني العراق عموماً ومنطقة الدراسة خصوصاً من الاكتظاظ السكاني لاسيما وأن أكثر من (٩٠٪) من سكان المحافظة يتمركزون على (٤,٢٪) من مساحتها في حين ينتشر على مساحة (٩٥٪) منها (٤٪) من السكان، وهذا بدوره انعكس على انخفاض المستوى المعاشي وعدم استغلال الاراضي الزراعية بصورة مثلى.

٥- يتباين معدل نمو الحاجة والطلب على الغذاء بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة، فأعلى معدل له في قضاء الرميثة (٨,٠) ثم قضاء السماوة فقضاء السلمان بمعدل (٧,١ و٥,٦) على التوالي، وجاء في المرتبة الاخيرة قضاء الخضر بمعدل (٣,٤) وهو أقل معدل في المحافظة.

٦- وجود علاقة بين الأمن الغذائي والمؤشرات الصحية ولاسيما معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات للأطفال الرضع من خلال مؤشر الدخل الفردي في منطقة الدراسة.

٧- هناك إمكانية لرفع إنتاجية العامل في المناطق الزراعية من خلال تحسين الوضع الصحي والمعاشي له في تلك المناطق، ونشر الوعي الثقافي والإعلامي حول أهمية النشاط الزراعي ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي.

المصادر

١- بقر الشام، صباح حسن علي، التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع المسجلة في محافظة المثنى للمدة (١٩٩٦-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، (غ.م)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١.

٢- الجياشي، حميد وكاع سيسان، حجم الأسرة في محافظة المثنى، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٠.

٣- الجبوري، سلام سالم عبد هادي، العوامل الطبيعية ودورها في تباين إنتاج المحاصيل الزيتية في قضاء الرميثة، دراسة في الجغرافية الزراعية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد/٨، ٢٠٠٧.

٤- السعدي، عباس فاضل، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء في العالم العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤.

٥- عبد الله، عبد الفتاح لطفي، جغرافية الوطن العربي، تحليل الأبعاد الجغرافية لمشكلات الوطن العربي الأمن المائي والغذائي والتحدي الديموغرافي، ٢٠٠٦.

٦- المرشدي، سالم هادي، السكن العشوائي في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير (غ.م) كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٢.

٧- مديرية الموارد المائية في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.

٨- ناصر، حسين جعاز، الخصائص الديموغرافية/الجغرافية والمشكلات السكانية في العراق ١٩٨٧/٢٠٠٧، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد ١٠، ٢٠١٠.

٩- ناصر، حسين جعاز، التحليل المكاني للأمن الغذائي في محافظة البصرة (الإمكانات والتوقعات) للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مجلة العلوم الإنسانية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول لكلية التربية صفي الدين الحلي، ٢٠١٠، بابل.

١٠- ناصر، حسين جعاز، نهاد خضير كاظم، تحليل جغرافي للأمن الغذائي في محافظة النجف عام ٢٠٠٩، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١٤)، النجف الأشرف، ٢٠١٠.

١١- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٩٧ (محافظة المثنى).

١٢- هيئة استثمار محافظة المثنى، قسم النافذة الواحد وخدمات المستثمرين، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.

١٣- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، إحصاءات الزراعة.

١٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة، تقديرات السكان عام ٢٠١١.

١٥- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، نتائج التعداد الزراعي، ٢٠٠١.

١٦- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العامة للسكان ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، وتقديرات السكان لعام ٢٠٠٧، ٢٠١١ لمحافظة المثنى.

١٧- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، إحصاءات أحوال المعيشة، ٢٠١١.

١٨- وزارة التخطيط، مديرية إحصاء محافظة المثنى، بيانات (غ.م) ٢٠١١.

١٩- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، ٢٠٠٩.

٢٠- وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة المثنى، قسم الاحصاء، بيانات (غ.م)، ٢٠١١.

Abstract

This research deal with the geographical analysis of the foods security facts in Muthanna province for 2011 which considered one of the biggest problems which have the attention of researchers, studiers and governments equally, concentrated on the geographical abilities of the study region naturally and humanity and comparing it with province needs from foods, and averment on the obstacles which facing the agricultural production hoping in increasing the agricultural lands then increasing the person share from it which contribute to decrease the gap between the local production of the proving from seeds and the foreign imports seven from the neighbor provinces or from outside Iraq, then focusing the light on the future characteristics of the foods security problem in the province.